محركات تغيير الفاعلية بين المجتمع المدني و الدولة خلال الأزمات القومية ـ أزمة جائحة كورونا في مصر نموذجاً

د / محمد نور البصراتى

أستاذ العلوم السياسية المساعد
كلية السياسة و الاقتصاد ـ جامعة بنى سويف

ملخص :

تعتبر منظمات المجتمع المدني واحدة من أفضل آليات المشاركة في صنع القرار وتطور المجتمعات ، بحكم كونها تعبيرا عن مبادرات مستقلة ومنظمة وتطوعية من جانب مجموعات متنوعة من مختلف الفئات الاجتماعية ، وذلك من خلال ما تقدمه من دعم وجهد و القيام بأدوارها الرعائية و الخدمية وما تطرحه من مبادرات وحلول و قدرتها في المشاركة للتصدي للازمات القومية التي تواجه الدول ، واذ تعرف الازمة على انها وضع غير متوقع يؤثر على حياه العديد من المواطنين ، وعادة ما تكون منظمات المجتمع المدني أكثر اطلاعاً على الظروف المحلية من المؤسسات الحكومية أو المنظمات الدولية مما يمكنها من المساعدة في ايجاد حلول ذات فاعلية للمشاكل التي تسببها الازمة ، وحيث ان العديد من المشاكل التي تنشأ عن الازمة تتطلب حلولاً ذات جهود مشتركة ، وحيث ان العمل المشترك القائم على الثقة و التعاون وقناعة النظام السياسي بأهمية دور منظمات المجتمع المدنى يمكن المجتمع من التعافى من أثار الازمة و احتوائها ، وتعد جائحة كورونا واحدة من تلك الازمات التي واجهت الدولة المصرية و التي وضعت منظمات المجتمع المدني في اختبار فاعلية للدور و التأثير .

Abstract:

Civil society organizations are considered one of the best mechanisms for participation in decision-making and the development of societies by virtue of being an expression of

independent, organized and voluntary initiatives on the part of various groups from different social groups, through the support and effort they provide and their care and service roles and the initiatives and solutions they offer And their ability to participate in addressing the national crises facing countries, given that the crisis is defined as an unexpected situation that affects the lives of many citizens, and civil society organizations are usually more familiar with local conditions than government institutions or international organizations, which enables them to help find solutions Effective for the problems caused by the crisis, and since many of the problems that arise from the crisis require solutions with joint efforts, and since joint work based on trust , cooperation and the conviction of the political system in the importance of the role of civil society organizations enables society to recover from and contain the effects of the crisis, and the Corona pandemic is considered One of those crises faced by the Egyptian state, which put civil society organizations to the test of effectiveness for their role and influence.

مقدمة : لا زالت منظمات المجتمع المدني هي الدعامة الأساسية في عمليات التنمية والتحديث في كل مجتمعات العالم ومنها مصر ، و يرتبط بطبيعة الدور الذي يجب أن تقوم به منظمات المجتمع المدني في مصر بعض المعوقات و التحديات والتي يتوقف على النجاح في مواجهتها والتغلب عليها قدرتها على أن تصبح ذات فاعلية حقيقة قادرة على التعبير عن مصالح الفئات التي تمثلها وتوسيع نطاق مشاركتها في صنع مستقبلها وما تقوم به من أدوار في مجال متابعة ومراقبة وتقييم السياسات العامة

والتدخل أو الضغط لتعديل مسارها في النظم الديمقراطية[1]، وكذلك رؤية وقناعة النظام السياسي لطبيعة الدور الذي تقوم به تلك المنظمات ، ويشترك في مواجهة هذه التحديات معظم منظمات المجتمع المدني في مجتمعنا بصرف النظر عن مجال اهتمامها أو نوعية القضايا التي تعمل من اجلها ، سواء كانت قضايا تتعلق بالمجال السياسي أو الحقوقي أو الاجتماعي ، كما ترتبط أيضا بقدرة تلك المنظمات على مواجهة أزماتها الداخلية والتي من الممكن أن تفقدها كثيراً من قيمتها لدى المواطن.

و ترجع أهمية المجتمع المدني في مصر لما يمكن أن تقوم به مؤسساته من دور في تفعيل مشاركة عدد أكبر من المواطنين في التفاعل مع السياسات التي يمكن أن تؤثر ايجابياً علي حياتهم ، لذلك تسعي مؤسسات المجتمع المدني الي خلق دور مؤثر وفعال في المجتمع يهدف الي التنمية [2].
وفى مصر تتنوع مسارات عمل منظمات المجتمع المدني ، وتعد الجمعيات الرعائية و الخدمية الأكبر كماً و كيفاً ، ولعل الازمات القومية التى تواجه الدول مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية كالزلازل او الفيضانات أو الاوبئة.... الخ و التى يصعب على الحكومات مواجهتها منفردة الا بتعاون دولي و تقديم الدعم اللازم ، و الدول التى بها مجتمع مدنى قوى غير مقيد في أنشطته هي التي تعبر الازمات القومية من خلال تجارب و خبرات المتطوعين في تلك المنظمات ، والبحث محل الدراسة يأخذ من جائحة كورونا (كوفيد ١٩) التي انتشرت فى مصر فى بداية عام ٢٠٢٠ نموذجاً يمكن قياس مؤشرات الدور و التأثير عليه [3] ، و إن قيام مؤسسات المجتمع المدني بدور فعال ومؤثر وخصوصاً فيما يتعلق بمواجهة الأزمات القومية يتوقف علي عدة عوامل ، أبرزها طبيعة العلاقة بين الدولة وتلك المنظمات ، هل هي علاقة قائمة علي التعاون ام علاقة تقوم علي أساس الصراع مع الدولة ؟.
وبناءً علي ذلك تدور **مشكلة الدراسة** حول مدى قدرة منظمات المجتمع المدنى للتعامل مع الازمات القومية و ما إذا قامت منظمات المجتمع المدني في مصر بدور فعال في مساعدة الدولة لمواجهة أزمة قومية كجائحة كورونا ام لا.

وبالتالي يرتكز **التساؤل الرئيسي للدراسة على** هل العلاقة بين الدولة و المجتمع المدنى في مصر اسهمت في الحد من أثار أزمة جائحة كورونا على المجتمع أم لا ؟ ومن خلال ذلك التساؤل تستعرض الدراسة عدد من الاسئلة الفرعية ...

- هل هناك محركات تدفع العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني لمزيد من التعاون لمواجهة الازمات القومية ٤ ؟
- ما حدود و مسؤولية ودور الفاعلين المحليين في مواجهة تلك الأزمة.
- هل استطاعت منظمات المجتمع المدني بما لديها من مقومات ان تتصدى لأثار أزمة كورونا ؟
- هل هناك علاقة طردية عند تآكل الثقة بين الدولة و المجتمع المدنى على ادارة الازمات.

من هنا جاءت **أهمية الدراسة** لتبرز العلاقة بين الدولة من ناحية و بين منظمات المجتمع المدنى من ناحية أخرى أثناء ادارة الازمات القومية ، وذلك من خلال المؤشرات التي يمكن قياسها والتي تسهم فى تحديد عوامل بناء الادوار بصورة فاعلة ، وعوائد تلك الفاعلية على كلا من الدولة و المجتمع ، ومعرفة التحديات التي قد تقف حائلاً أمام قيام المجتمع المدني بدوره في مواجهة أزمات المجتمع [٥] ، وكذلك الاسهام في توفير دليل استرشادي لدعم محركات العلاقة بين الدولة و المجتمع المدنى وكذلك البيئة الملائمة التي تساعد منظمات المجتمع المدني علي التنسيق مع الدولة والقيام بدورها بفاعلية .

بينما تدور **أهداف الدراسة** حول التعرف على طبيعة الادوار المنوط بها المجتمع المدنى فى مصر، والتعرف على الاجراءات التي اتخذتها تلك المنظمات للمساهمة مع الحكومة فى احتواء ازمة كورونا ، وايضاً تحاول الدراسة التعرف على مساهمة التشريعات المنظمة للعمل الأهلي فى حرية حركة تلك المنظمات من عدمه ، وبناءً علي ذلك تهدف الدراسة الي وضع خطة استرشاديه لمنظمات المجتمع المدنى لتطبيقها فى مواجهة الازمات القومية .

المحور الأول : مسارات عمل منظمات المجتمع المدني وبنيتها في مصر .

تتسم منظمات المجتمع المدني بطابع الاستقلالية والطوعية والتي تعني الرغبة الكاملة من الشخص ذاته وبكامل إرادته الحرة في المساعدة في تقديم الخدمات أو المساهمة بالعمل المجتمعي دون اي ضغوط داخلية أو خارجية ودون أن يحقق هؤلاء الأشخاص أي مكاسب مادية [٦]، واذا ارتكزنا على أهداف منظمات المجتمع المدني فيمكن اختصارها في :

- **خدمة الصالح العام :** اذ يجب ان تكون أعمال منظمات المجتمع المدني تصب في خدمة المجتمع ، ومع استثناء جواز أن تكون هذه الأعمال أو الخدمات موجهه لبعض فئات المجتمع ، فهنا يُقصد بذلك أن المنظمة يكون الهدف من نشأتها هو خدمة الصالح العام وتحقيق مساعدة إيجابية للدولة التي توجد وتعمل فيها تلك المنظمة [٧] .
- **نشر قيم المواطنة في المجتمع :** اذ تسعي الكثير من منظمات المجتمع المدني الي نشر قيم المواطنة في المجتمع والانتماء الي البلد ، وتعمل ايضاً علي ترسيخ مبادئ الهوية الوطنية ومحاربة الجهل والامية ونشر الوعي الثقافي من خلال الكثير من الفعاليات والندوات [٨].
- **تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع :** اذ تتشكل أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية من حيث كونها آلية مهمة في التنمية البشرية وأداه شعبية يتم من خلالها إدارة الشئون المحلية وبالأخص عندما تتولي مهمة النهوض ورعاية الفئات المحرومة في المجتمع [٩].
- **إرساء قواعد الديموقراطية ونشر مفاهيمها** : حيث تسعي الكثير من مؤسسات المجتمع المدني الي نشر وإرساء قواعد الديموقراطية وهي تلك القواعد التي أصبحت من الثوابت لدي الكثير من المجتمعات في الوقت الراهن وذلك من خلال الإقرار بالتعددية والاختلاف والاعتراف بحق الآخرين في المشاركة في بناء المؤسسات التي تحقق مصالحهم وغيرها من المبادئ والحقوق[١٠].

- **نشر ثقافة المشاركة المجتمعية** : فمن بين الأهداف التي تسعي الي تحقيقها مؤسسات المجتمع المدني هو نشر الثقافة المدنية في المجتمع من خلال إرساء قيم الاحترام للعمل الجماعي وكذلك العمل التطوعي في شتي مناحي الحياه [١١].
- **عدم السعي للوصول الي السلطة** : وذلك علي الرغم من أن غالبية الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني تخص الشأن العام وتتعلق بالكثير من المسائل الحيوية وهو الأمر الذي يشكل في بعض الأحيان وسيلة ضغط علي الدولة أو مؤسساتها العامة ، الا انه ينبغي ألا يكون الهدف من وراء ذلك هو الوصول الي السلطة وذلك هو ما يميز منظمات المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية التي يكون من أهم أهدافها الاساسية السعي للوصول الي السلطة [١٢].

بنية منظمات المجتمع المدني في مصر : تطورت مكونات المجتمع المدني في مصر عبر المراحل المختلفة لنشأة تلك المنظمات [١٣]، والتي يأتي على رأسها :

الجمعيات الأهلية : وهي المنظمات التي تقوم علي أساس التطوع ولا تهدف الي تحقيق الربح وتختص بالعمل في المجالات الاجتماعية لتحقيق النفع العام ، وهي حلقة الوصل بين الفرد والدولة اذ تعمل علي تجميع الجهود الفردية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية [١٤].

النقابات المهنية : تواجدت التشكيلات النقابية في مصر منذ القدم وأصبحت تغطي المهن والتخصصات المختلفة لتدافع عن حقوق العاملين فيها الي جانب جهودها في تطوير المهن وحمايتها ، وجدير بالذكر أن النقابات المهنية دائماً ما تضم الشرائح الأكثر تعليماً في المجتمع ، وتستطيع النقابات المهنية تحقيق أهدافها والضغط علي الحكومة من خلال اليات محددة [١٥].

النقابات العمالية : كان لانتعاش الحركة الوطنية خلال العقد الأول من القرن العشرين أثره في تحريك الطبقة العاملة المصرية لممارسة النضال الجماعي ، اذ لمس العمال

ضرورة المحافظة علي تجمعهم في شكل تنظيم دائم يجمع شملهم ويمثل مصالحهم وهو ما أدى لتأسيس النقابات العمالية [١٦].

جمعيات حقوق الانسان : ظهرت تلك الجمعيات مطلع الثمانينات وتهتم بكشف تجاوزات حقوق الانسان و الضغط على الحكومة من اجل اتخاذ تشريعات تعزز من حالة حقوق الانسان[١٧].

جمعيات رجال الأعمال : تهدف الى توحيد فكر مجتمع الأعمال للإسهام بخبراته وطاقاته في التنمية المحلية وهي جمعيات غير هادفة للربح وتضم نخبة من رجال الأعمال يمثلون كافة القطاعات ، وتتسم بوجود درجة عالية من التجانس و صغر عدد الأعضاء واشتراكهم في خلفيات اقتصادية واجتماعية متشابهة [١٨].

- **غرف التجارة والصناعة :** وهي عبارة عن هيئات تمثل المصالح التجارية والصناعية لدي سلطات الحكومة ، وتضم الغرف التجارية الهيئات والدوائر التي تختص بالمصالح التجارية والصناعية والإقليمية لدي السلطات العامة ويكون لها الشخصية الاعتبارية .

- **الحركات الاجتماعية :** تُعرف الحركات الاجتماعية علي انها " التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة معينة اجتماعية الي تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وهناك بعض الكتابات التي تخرجها من المجتمع المدنى [١٩].

المحور الثاني: آثار أزمة فيروس كورونا علي الأصعدة المختلفة بالدولة :

تمر أي دولة مهما كانت بالعديد من الأزمات القومية ، وسواء كانت الأزمة تخص دولة واحدة أو كانت أزمة عالمية ، فإن كل دولة تحتاج في مواجهة أزماتها إجراءات و سياسات مساعدة لكي تتخطي أثار تلك الازمات علي نحو يهدف الي تحقيق أقل الخسائر وعدم تفاقم واستفحال الأزمة وحصر آثار هذه الأزمة علي الأصعدة المختلفة

، و أزمة كورونا (كوفيد ١٩) سطرت مشهد يكاد يكون متساو في العالم المتقدم كما في العالم النامي ، الكل في انتظار الدولة ، حيث يترقب المواطنون اجراءات الدولة ، وما تعلنه من معلومات ، وخطب المسؤولين الإداريين والسياسيين و السياسات و الخطط المطروحة ، التي تتضمن قرارات وخططا تتغير ما بين اليوم والآخر ، حيث رتبت أزمة جائحة كورونا آثاراً علي كافة الأصعدة في الدولة : -

أولاً علي الصعيد الاقتصادي :- بعد تقدم برنامج الإصلاح الذي بدأ عام ٢٠١٦ ، بدأ يتوقف هذا التقدم جراء تفشي فيروس كورونا (كوفيد ١٩) ، وذلك بسبب الإجراءات أو القرارات التي اتخذتها الحكومة المصرية من أجل احتواء أو التعامل مع أزمة فيروس كورونا [٢٠] فنجد من هذه القرارات تعليق السفر والرحلات الجوية وهو ما أثر بالفعل علي الاقتصاد لانقطاع الإيرادات الناتجة من السفر والرحلات التجارية ، وايضاً إغلاق العديد من المحلات التجارية والتوقف عن العمل خلال شهور الأزمة ، كما ترتب علي تباطؤ الاقتصاد العالمي تداعيات مناوئة حادة علي الوضع في مصر، فنجد تراجع في اعداد السياحة الوافدة الي مصر هذا بالإضافة الي قرارات تعطيل نشاط السياحة ، كما تسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي ايضاً[٢١] ، في تراجع المتحصلات الواردة من حركة السفن بقناة السويس واعفاءات الضرائب لبعض الفئات [٢٢].

ثانياً : علي الصعيد السياسي :- ان وباء فيروس كورونا طرح أسئلة ذات طابع صحي وسياسي في آن واحد ، اذ مثلاً ندرك تماماً اننا في موقف غامض ضد مواجهة الفيروس ولدينا التكنولوجيا و القوة اللازمة لمواجهته ولكن السؤال هو كيف سيتم توجيه هذه القوة ؟ في ظل ضبابية المعلومات و الاشاعات التي قد تهدد أمن المجتمع ، ففي حالات الطوارئ تتحرك مجموعات ادارة الازمة بسرعة والقرارات يستغرق اتخاذها وقت قصير جداً للتعامل مع الأزمة[٢٣]، وفي ظل أزمة كورونا من الضروري جداً علي السياسيين توخي الحذر الشديد من تسيس الأزمة اذ يتوقع من المواطنون العمل من أجل المصلحة العامة ، اذ يجب أن

يكون النقد واقعياً ويهدف الي ايجاد حل للاستجابة للأزمة وليس تحقيق مكاسب أو هجمات شخصية أو علي حساب سبل عيش الناس أو أمنهم [٢٤].

وتجدر الإشارة الي أن أثار فيروس كورونا علي المستوي السياسي في مصر كان محدوداً اي أن الوضع السياسي في مصر لم يتأثر بأزمة كورونا بنفس درجة الوضع الاقتصادي ، اذ نجحت الدولة في اجرء الاستحقاقات الانتخابية لمجلسي النواب و الشيوخ رغم قيام دول أخري بتأجيل مثل هذه الاستحقاقات وكان أداء الحكومة المصرية مناسب فقد نجحت في التعاطي مع الأزمة على الصعيد السياسي[٢٥].

ثالثاً : علي الصعيد الاجتماعي :- بالنظر الي الأثر الاجتماعي لأزمة كورونا علي المجتمع المصري نجد أن لها أثر بشكل واضح في زيادة الفقر خاصة في الشهور الاولي لها اذ ان أكثر الفئات التي تضررت من أزمة كورونا هي فئة العمالة الموسمية و المؤقتة وذلك لان معظمهم توقف عن العمل وانقطع مصدر رزقه نتيجة إغلاق المصانع والحرف اليومية والمطاعم تنفيذاً للإجراءات الاحترازية التي وضعتها الدولة ، ولم تتمكن الجمعيات الاهلية ان تقوم بدور فاعل في مواجهة ذلك الامر. مما ترتب عليه مشاكل اجتماعية كان لها تأثير علي حياتهم[٢٦] ، وايضاً الإجراءات أو القرارات التي اتُخذت بشأن تعطيل الدراسة وغيرها كان لها ايضاً تأثيراً علي مستويات الطلاب وان كانت هذه القرارات لابد منها من أجل التعامل مع تلك الازمة [٢٧].

رابعاً : علي الصعيد الديني :- وجدنا أزمة كورونا وتأثيرها الواضح علي الصعيد الديني ، حيث أنه من ضمن القرارات أو الإجراءات الاحترازية لمواجهة الأزمة هي إغلاق جميع المساجد والكنائس ، حتي بعد أن انقضت فترة انغلاق المساجد وتم فتحها من جديد تم تحديد اجراءات معينة يجب اتباعها عند أداء الفروض لمواجهة الأزمة والحد منها بقدر الإمكان ، ومن ضمن هذه الإجراءات تحديد وقت معين للصلاة وموعد انتهائها وكذلك التباعد بمسافة معينة بين المصلين وبعضهم البعض وغيرها من الإجراءات علي هذا النحو. وتحتل النقاشات الدينية كعادتها في مصر حيزاً واسعاً من النقاش العام في الأزمات والمستجدات المختلفة فثمة من ينادي بأن تعطيل ممارسة

الشعائر ومنع التجمعات الدينية لا يجب أن يرتبط ارتباطاً شرطياً بتراجع الحضور الديني في المجال العام ، وأن المؤسسات والروابط الدينية يُنتظر منها أدواراً ايجابية لصالح مجتمعاتها في أوقات الأوبئة والكوارث لحفظ السلام والنظام والتضامن الاجتماعي في مثل هذه الأزمات ، وأن المؤسسات الدينية عليها تطوير أدوارها والاستعداد لمساعدة مجتمعاتها بفاعلية في حال تفشي الوباء أو غيره من الكوارث مع التأكيد علي أن مواجهة الوباء ستكون أصعب بدون الاماكن الدينية ودور العبادة ، فهنا نجد علي الصعيد الديني ان لأزمة كورونا أثر واضح على الصعيد الديني والذي دفع السلطات الي اتخاذ إجراءات بما يتناسب مع الازمة .

خامساً : علي الصعيد الثقافي : أثرت جائحة كورونا (كوفيد ١٩) تأثيراً مفاجئاً وكبيراً علي قطاعي الفنون والتراث الثقافي، اذ ألحقت الأزمة الصحية وما نجم عنها أضراراً جسيمة بالفاعليات الثقافية وقد حاولت منظمات الفنون والثقافة التمسك بتأدية مهمتها الممولة من الحكومة غالباً والمتمثلة في توفير الوصول الي تراث المجتمع الثقافي والحفاظ علي أدوار موظفيها ومجموعاتها الفنية وجمهورها وذلك بالتزامن مع الاستجابة للتغيير المفاجئ الذي طرأ علي نموذج أعمالهم.

ولذلك نجد أن أزمة كورونا كان لها العديد من التأثيرات علي كثير من الأصعدة والمستويات في الدولة ولكن بنسب متفاوتة كما ذكرنا، وقد ترتب على تلك التأثيرات المجتمعية عدد من المشكلات المرتبطة بالمجال الصحي على وجه الخصوص :

- لم تتعرض البنية الصحية في مصر لأزمات كبرى على المستوى الصحي في العقود الاخيرة كأزمة كوفيد ١٩ ولم تكن تلك البنية الصحية مهيأة لاستقبال الحالات المصابة بكوفيد ١٩ فى نفس وقت استمرار الخدمات الصحية التقليدية كالعيادات الخارجية و العمليات[٢٨]، اذ لجأت وزارة الصحة الى ايقاف العمل نهائيًا داخل العيادات الخارجية بمستشفيات التأمين الصحي وهيئة المستشفيات التعليمية وأمانة المراكز الطبية المتخصصة والمؤسسة العلاجية ، باستثناء صرف العلاج الشهرى المتكرر من عيادات التأمين ، على أن يتم الصرف مجمع لمدة ٣ أشهر ، وينوب عن كبار السن

أحد ذويهم للصرف بالمستندات اللازمة ، وايضاً اقتصار العمل بالمستشفيات العامة والمركزية على استقبال الحالات الطارئة وإغلاق كافة العيادات الخارجية ونقلها إلى مراكز ووحدات طب الأسرة طبقا للخطة الموضوعة من كل مديرية [٢٩].

ويتضح من تلك الاجراءات ان الحكومة لم تنسق أو تتعاون مع الجمعيات الاهلية لتكون البديل فى اجراء الخدمات الصحية التقليدية بالمراكز التابعة لتلك الجمعيات وهو الامر الذى أثبت الفجوة بين الدولة و المجتمع المدني لمواجهة تأثيرات تلك الازمة .

المحور الثالث : مدى فاعلية المجتمع المدني في مواجهة أزمة (كوفيد ١٩):-

يعتبر المجتمع المدني مكون رئيسي في التصدي أو التعامل مع بعض الأزمات مثل أزمة وباء كورونا ، ففي ظل هذه الظروف عادة ما يعمل المجتمع المدني علي دعم الأنشطة الحكومية مما يسهل علي المواطنين فهم وتقييم قرارات السياسات وإنفاذ السلطة الحكومية بالإضافة الي تزويد المواطنين بالمهارات للتعبيرعن مخاوفهم والعمل بشكل جماعي ، وتزداد الحاجة للحصول علي المعلومات المتعلقة بالإجراءات الحكومية وحرية التصرف بدون مضايقة أو تدخل الحكومة بشكل كبير خلال الأزمات ، وعلي الرغم من أن الأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية والأوبئة تتطلب عملاً سريعاً ، الا انها تُعد فرصة للتغير الإيجابي[٣٠] ، فتاريخياً خلقت الأزمات لحظات مهمة لإعادة ضبط السياسات والاقتصاد وأنظمة الصحة العامة ، كما ساعدت علي بناء العديد من الترابط المجتمعي وتعزيز السياسات لمنع الأزمات المستقبلية أو التخفيف منها .

وقد تلعب منظمات المجتمع المدني أدواراً مهمة في دعم العمل الجماعي حيث تستجيب المجتمعات للأزمات وتتعافي منها بالإضافة الي التعبئة حول الاحتياجات الملحة مثل وصول الجمهور الي المعلومات أو المساعدة الغذائية أو المأوي أو الإمدادات الطبية ، وتقوم ايضاً منظمات المجتمع المدني بدوراً مركزياً في التقريب بين المواطنين فى المدن المختلفة وتعزيز المساعدة المتبادلة [٣١] ، وبالمثل فقد تعمل

منظمات المجتمع المدني علي ضمان استجابة مناسبة وشاملة للأزمات من خلال مساءلة الحكومة ، ولكن قيامها بذلك يعتمد علي محددات ومقومات معينة اذ توافرت تستطيع القيام بذلك واذا لم تتوافر يحدث العكس .

وفيما يخص أزمة جائحة كورونا فإن الفاعلين المحليين ، حتى القطاع الخاصّ بات ينتظر برامج الدعم والأموال التي تمّ ضخّها في السوق قبل اتخاذ قرارات جذرية بتخفيض العمالة أو إعادة هيكلة العمل [٣٢]. وكان من ضمن التساؤلات حول الازمة هي مسؤولية ودور الفاعلين المحليين في مواجهة تلك الأزمة.

فمعظم منظمات المجتمع المدني في مصر غاب دورها ولم تستطيع تقديم المساعدة من أجل تجاوز هذه الأزمة ، وكان ذلك الغياب نتيجة العديد من المعوقات التي تواجهه تلك المنظمات والتي قلصت من دورها [٣٣] . ولكن هناك بعض المنظمات أو الجمعيات الأخرى التي قامت بمبادرات فردية للتعامل مع أزمة كورونا ومواجهتها ، فرغم أن مصر بها أكثر من ٥٠ ألف جمعية أهلية والتي تتنوع ما بين الجمعيات الإغاثية والخدمية ، الا أن تأثير تلك الجمعيات كان ضعيفاً أو غائب وذلك لعدة اسباب وتحديات ساهمت في غياب دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة أزمة كورونا في مصر ما يلي :-

*** تحديات دائمة :**

(١) التضييق علي أنشطة هذه المنظمات من قبل الدولة ، اذ أن الدولة تريد أن توجه هذه المنظمات بالشكل الذى يتناسب مع رؤيتها دون الاعتبار لمبدأ الاستقلال و الطوعية في تقديم تلك الانشطة وأن تكون هذه المنظمات خاضعة لتوجيهها .

(٢) مازالت العلاقة بين الدولة وبعض منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الحقوقي و التوعوي تتسم بالصراع ، اذ أن هناك أزمة ثقة ممتدة بين منظمات المجتمع المدني والدولة بسبب أنه تاريخياً عملت بعض منظمات المجتمع المدني

بموضوعات تتقاطع مع العمل السياسي بشكل مباشر حيث طالبت هذه المنظمات بإصلاحات سياسية معينة ومزيد من الحرية والديموقراطية وطالبت بمساحات من الحراك السياسي ، وهو ما يتقاطع مع دور الدولة واعتبرت الدولة تلك المنظمات مراكز للمعارضة ، ومما زاد الأمر تعقيداً أن المجتمع الدولي أصبح يدعم هذا القطاع الحقوقي ، فبالتالي أصبح ملف سياسي بالدرجة الأولي وليس ملف تنموي أو حقوقي.

*** تحديات فى مواجهة الازمات :**

(٣) أن دور المجتمع المدني في مصر في وقت الأزمات يرتبط بالأدوار التي يمتلك فيها الخبرة والقدرة التي تتوافق مع مفهومه لمسؤوليته في مساعدة الناس ، وبالتالي فمسؤوليات المجتمع المدني فى مصر لا تتماشى مع المعني المفهومي للغرب ، وكذلك من ضمن التحديات أنه أثناء فترة أزمة كورونا كمثال للازمات لم يكن هناك تكاتف حقيقي بين القطاع الأهلي أو المدني وبين القطاع الخاص والقطاع الحكومي لتصبح لدينا منظومة واحدة تدير القطاع الصحي لتصبح جزء من إدارة الأزمة ولكن هذا لم يحدث .

(٤) من ضمن العقبات ايضاً خلال ازمة كورونا أن القطاع الصحي الأهلي في مصر يحتاج الي إعادة تطويره و تنظيمه بشكل كبير وذلك لأنه يلعب الأدوار التقليدية في الأوقات العادية وليس في إطار الأزمات التي تتطلب خبرات معينة ورعاية وتنسيق ، ايضاً أنه لا توجد شراكة حقيقية بين القطاعات الثلاثة فهي متقاطعة فرغم وجود مبادرات من بعض الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص الا أن العبء الأكبر كان علي القطاع الحكومي ، لذلك نجد أن المجتمع المدني في مصر هو مجتمع أهلي يقتصر دوره فقط علي أدوار محددة له مسبقاً من قبل الدولة ولا يستطيع من خلالها دعم الابتكار أو مواجهة الازمات الطارئة[٣٤] ، فنجد الكثير من منظمات المجتمع المدني تقتصر فقط علي مجالاتها التي تمتلك فيها الخبرة دون محاولة التوسع في مجالات أخري[٣٥] .

(٥) انخفاض حجم التبرعات المالية في ظل جائحة الوباء : حيث أدت الأزمة الي انخفاض دخول الكثير من المواطنين ولاسيما العاملين في القطاع الخاص ، وكان هناك صعوبة لمنظمات المجتمع المدني فى ان تحصل على دعم خارجي لتمويل خدماتها [٣٦].

(٦) اذ أن هناك صعوبة أخري كانت تواجه عمل الجمعيات الأهلية لتخطي الازمة وهي سلوكيات الأفراد[٣٧] وانتشار الشائعات .

(٧) لم يكن هناك مجموعة ادارة الازمة يشترك فيها أصحاب الخبرات من منظمات المجتمع المدني مع الحكومة في وضع سياسات مواجهة الأزمة ، وقد اقتصرت خطط ادارة الازمة على الحكومة فقط دون الاستفادة من المجتمع المدني في هذا الشأن .

(٨) توقف الندوات التي كانت تقوم بها الجمعيات الاهلية للوعى بأبعاد الازمة نتيجة الاجراءات الاحترازية والموافقات الامنية اللازمة لذلك وهو ما أدى لانتشار الشائعات و المعلومات المغلوطة حول العدوى وطرق الوقاية ، ولم يكن يعرف اهل المصاب افضل الطرق للتعامل مع الحالة عند المرض أو الوفاه وهو الامر الذى تسبب في زيادة أثار الازمة اجتماعياً .

(٩) عوائق قانونية تكبل قدرة تلك المنظمات على الفاعلية و التأثير ، حيث تم تقييد و اغلاق عدد من الجمعيات الاهلية الفاعلة تجاوز الالف منذ عام ٢٠١٤ بقرار من الحكومة بدعوى تبعيتها لتنظيمات ارهابية [٣٨].

وأدت كل هذه المعوقات الي غياب دور الكثير من منظمات المجتمع المدني المصرية وبعض الجمعيات الأهلية في مصر ولم تستطيع القيام بدور يساعد الدولة المصرية في مواجهة أزمة جائحة كورونا.

مبادرات المجتمع المدني الفردية تجاه أزمة كورونا : -

- تقديم مساعدات فنية لعمال القطاع غير الرسمي لتسجيل بياناتهم عبر الموقع الرسمي لوزارة القوي العاملة الذي أعلنت عنه لحصولهم علي مبلغ ال ٥٠٠ جنية الذي قدمته الحكومة لإعانة المتضررين منهم [٣٩].

- اصدار نشرات وتقارير حالة من خلال رصد وتحليل أوضاع العمال في ظل الازمة وتعامل أصحاب المصانع والشركات الخاصة معهم وكذلك تقديم الدعم القانوني للعمال المضارين من قرارات رجال الأعمال بشركاتهم لتمكينهم من استرداد حقوقهم كما نصت عليها قوانين علاقات العمل والاتفاقيات الدولية في إطار معايير العمل الدولية وقانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣[٤٠].

- قامت بعض الجمعيات الأهلية بتقديم خدمات متنوعة من تشخيص وتقديم علاج ووجبات غذائية ، ومثال ذلك ما قامت به " مؤسسة إعمار زايد لتنمية المجتمع " حيث قدمت وجبات طعام للمرضي بفيروس كورونا والذين يخضعون للعزل المنزلي وايضاً مواد تموينية ، وذلك بهدف تجنبهم النزول الي الشارع والاحتكاك بأشخاص أخرين لانحسار انتشار المرض وايضاً تشخيص الحالات في المنزل[٤١].

- قدمت بعض الجمعيات الأهلية الدعم في مكافحة فيروس كورونا عن طريق توفير أنابيب الاكسجين للمرضي وتقديم الأدوية لحالات العزل [٤٢].

- المبادرات التي قامت بها مؤسسة مصر الخير من خلال مساهماتها في تقديم المستلزمات الطبية والإجراءات الوقائية الخاصة بالأطباء والممرضين بالمستشفيات علي مستوي الجمهورية .

- بنك الطعام والحملة التي أطلقها تحت مسمي " دعم العمالة اليومية مسؤولية" والتي تم خلالها توزيع ٥٠٠ الف كرتونة طعام كذلك غذاء الأطباء المتطوعين[٤٣].

- مؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية الشاملة ودورها فى صياغة خطة عمل من أجل تحويل الخدمات المقدمة الي خدمة افتراضية عن طريق الخط الساخن لتقديم وتوفير خدمات الدعم النفسي للفئات المفتاحية للتصدي لظاهرة العنف الأسري المرتبط بوباء فيروس كورونا ولتمكين النساء الناجيات من العنف للوصول الي مكان آمن وسط الوباء وتقديم رسالة توعية شاملة للمستفيدين عبر الهاتف حول طرق الوقاية [٤٤] .

- المبادرة المصرية لإنتاج ٥٠٠٠ جهاز تنفس صناعي حيث استهدفت هذه المبادرة رفع سعة وكفاءة غرف الرعاية المركزة وذلك بإعادة تصنيع ٥٠٠٠ جهاز pB560 باستخدام التصميمات التي أتاحتها احدي الشركات العالمية ، وذلك بعد إنتاج نموذج تجريبي وإجازته من وزارة الصحة ، واستندت فكرة المبادرة علي جمع مجموعة من المهندسين المتخصصين والأطباء ومتخصصي إدارة المشروعات [٤٥] ، ثم مخاطبة الهيئة العربية للتصنيع والشركة القابضة للصناعات المصرية لإنتاج الجهاز علي خطوط إنتاجهم ، مع خلق قنوات للتبرع لصالح الحملة من خلال جمعيات خيرية معتمدة وتحظي بالثقة العامة ، وأخيراً تصميم وتنظيم دورات طبية لتدريب الكوادر من جميع المحافظات في مصر علي استخدام الجهاز[٤٦] ، وقامت هذه المبادرة علي تحقيق تعاون ثلاثي بين قطاع الصناعة وجمعيات المجتمع المدني والدولة لتحقيق الهدف المرجو وفي أقصر فترة ممكنة .

المحور الرابع : نحو بيئة فاعلة للمجتمع المدني للمساهمة في إدارة الازمات :

تنطلق منظمات المجتمع المدني من حاجات جمهورها، وتسعى للوصول لأفضل الحلول للمشاكل الناشئة ، من خلال وضع مخطط لحاجات المواطنين بشكل مستمر يكون قادرعلى الاستجابة الفورية للحاجات الطارئة بدون المرور بإجراءات بيروقراطية مطولة لا تتحملها ادارة الازمات [٤٧]، وبذات الوقت تعمل على جذب الموارد و بناء القدرات في الجوانب التي تعمل بها ، ومن هنا فإن هناك محركات تلزم لضبط العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني من أجل فاعلية ادارة الازمة وهى كالاتي :

- **محرك الثقة :**

الثقة لا تأتى بالتعلم أو التلقيين أو من خلال تنشئة للأفراد ، ولكنها تبنى من خلال آليات تجذب المواطن الى الاهتمام و الخوف على وطنه ، وتؤكد ضرورة ترسيخ قيم الانتماء ، كالحرية و المساواة و سيادة القانون .... الخ ، و يعد اختلال معادلة الحقوق والواجبات وغياب العدالة ، نتيجة حتمية لزعزعة قيم المواطنة ومن ثم فقدان الثقة .

و الثقة التي تبنى بين طرفين قائمة على المواقف و ليس على الاقوال ، فالدولة عليها ان تبنى جسور الثقة بينها و بين المجتمع المدني و العكس صحيح وذلك من اجل عمليه تسهيل الحوار ما بين القطاعات الحكومية و المجتمع المدني ، وتضمن مشروعية الأنظمة المقترحة ، ذلك أن بإمكان الأطراف أن يساهموا بمواردهم الخاصة ، كما إنها تزيد من الشراكة والإحساس بالمسؤولية عند التنفيذ ، وتعزز من الديمقراطية من خلال منع الخلاف بين الفئات المختلفة والحكومة ، وتعزز من رضا الجمهور لقرارات المؤسسات الحكومية [٤٨] ، وان مخرجات تعزيز الثقة بين الأطراف المختلفة في المجتمع تظهر بوضوح أثناء وقت الازمات أكثر من أي وقت أخر .

- **محرك التنسيق :**

خلال أزمة كوفيد ١٩ لم تلجأ الدولة الى المجتمع المدني واشراكه في الازمة ايماناً بالدور الذى يقوم به ، وهو ما جعل المبادرات التي يقوم بها المجتمع المدني مبادرات فردية قليلة التأثير كماً و كيفياً ، و لا ترقى الى تنظيم الجهود وتوزيع الادوار في شراكة مع الدولة لاحتواء أثار الازمة ، وبناءاً عليه فأن دور الجهود التطوعية و المستقلة في ادارة الازمة الموكلة الى المجتمع المدني يجب ان تستفيد منها الحكومة في ادارة الازمات القومية ، فالأخيرة لا تخص الحكومة فقط بل ان كل مكونات المجتمع الرسمية و الغير رسميه معنية بتلك الأزمات التي تؤثر في حياه وسلام المواطنين[٤٩] .

فالحكومة وان كانت تمتلك الامكانات و السلطة لكنها تفتقر في الكثير من الأحيان إلى الالمام بالقواعد الشعبية لتنفيذ مهام ادارة الازمة بشكل فعال [٥٠]، فالنظم الديمقراطية تدرك أن منظمات المجتمع المدني تعمل على مسافة أقرب من القواعد الشعبية ، وأن عملها أكثر فاعلية من حيث التكاليف وأكثر مرونة من أي جهة أخرى بالإضافة إلى ان تنسيق الجهود بين منظمات المجتمع المدني ذاتها يشجع على تبادل المعرفة وتكامل الادوار [٥١] .

- **محرك المشاركة :**

تشرك الحكومات في النظم الديمقراطية منظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسات والقوانين لأنها تؤمن بحق المواطنين في المشاركة في إدارة الشأن العام بما يمكن الناس من التعامل مع المشاكل التي تؤثر على حياتهم ، حيث ان تلك المشاركة تمكن السلطات من تفعيل قدراتها بكفاءة أكبر [٥٢] ، وحيث أنه في الغالب يصعب على المواطنين الوصول بشكل فردي لصناع القرار والتأثير على العملية السياسية ، فأنه ينظر لمنظمات المجتمع المدني على أنها الجسر بين المواطنين والسلطات العامة مما يساعد على توضيح آراء المواطنين المعنيين بطريقة بناءة في رسم السياسات العادلة والقوانين بشكل يعكس الحاجات الحقيقية للمواطنين [٥٣] .

و المشاركة وتكامل الادوار عوامل تسهم في ادارة الازمات القومية التي تتعرض لها الدولة [٥٤]، ولذا على النظام ان يدعم المجتمع المدني من خلال بيئة تشريعية توازن بين المبادئ الذى يستند عليها المجتمع المدني ومصالح الدولة و أمنها القومي ، فيلاحظ ان القانون المنظم لعمل الجمعيات الاهلية في مصر رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ قد راعى بعض الامور التي كانت تنادى بها الجمعيات الاهلية فيما يخص تأسيس الجمعية وجعلها بالإخطار ان لم تعترض الجهة الادارية و الغاء الكيان المراقب للتمويلات الاجنبية واستحداث إدارة بوزارة التضامن الاجتماعي تكون مهتمة بتلك التمويلات .

الخاتمة:

عند بروز أزمة كورونا (كوفيد -١٩) ازداد التساؤل حول دور الكيانات المحلية في تحمل جزء من مسؤولية تفاقم المشكلة ، أو دور المشاركة في حلها بشكل مباشر أو غير مباشر ، من خلال موقعها وسط العديد من الفاعلين المحليين الآخرين ، وعليه انطلقت الدراسة لتحلل دور المجتمع المدنى كأحد الفاعلين في ادارة الازمة بالتعاون مع الدولة ، وعلاقة الدولة بالمجتمع المدنى في وقت الازمة .

ومن خلال ما تم استعراضه في الدراسة فأن منظمات المجتمع المدني تعد قنوات رئيسية في تقديم الخدمات للمجتمع ، حيث تلعب دورا مكملاً للعمل الحكومي ، و يمثل المجتمع المدني نمطا خاصا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والذي لا يخضع مباشرة لهيمنة السلطة ، ويجد فيه الفرد مجالا لإنتاج ذاته وإبداعاته ، وفى نفس الوقت له طابع تلقائي ويستهدف الخدمات الاجتماعية العامة ، ويتميز بأن له قدرة على التكيف مع التطورات والظروف التاريخية التي يخضع لإكراهاتها.

وعلى الرغم من أن مصر يوجد بها الاف من الجمعيات الأهلية و التي يتنوع عملها ما بين الإغاثية والخدمية والرعائية والحقوقية ، إلا أن دورها في تقديم الخدمات وقت الازمات محدود ، وقد كشفت أزمة كورونا عن ضعف مشاركة الجمعيات الأهلية في مواجهة تداعيات الجائحة باستثناء المبادرات الفردية التي قامت بها بعض المؤسسات في هذا الشأن ، وهو الامر الذى يثير عدد من الاشكاليات تدور حول طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة وما يعانيه من مشكلات بنيوية تحول من إيجاد دور متميز وفعال له داخل المجتمع بعيدا عن السلطة ، ومدى وجود محركات تسهم فى دعم الدولة للمجتمع المدنى للقيام بأدواره ، **وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج :-**

١- إن الكثير **من** منظمات المجتمع المدني في مصر لم تستطع القيام بدور في مواجهة أزمة كورونا بسبب التحديات والصعوبات التي تواجهها وخاصة علاقتها بالدولة ، حيث تتوقف فاعلية الدور علي طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني .

٢- ان العلاقة أو التفاعل فيما بين الدولة المصرية ومنظمات المجتمع المدني المصرية أثناء فترة أزمة كورونا لم يكن تفاعلاً ايجابياً أو بناءً ، حيث تتجه الدولة لتوجيه منظمات المجتمع المدني بالشكل الذى تراه وهو ما يمثل أكبر التحديات أمام تلك المنظمات في القيام بعملها .

٣- لم تشكل الدولة مجموعة ادارة أزمة تضم القطاع الأهلي والقطاع الخاص والقطاع الحكومي ، لتصبح لدينا منظومة واحدة تدير القطاع الصحي بما يمتلكه كل منهم من ادوات و مقومات .

٤- قامت بعض الجمعيات ببعض المبادرات الفردية وحالات التضامن الاجتماعي في مواجهة أزمة كورونا ولكن دون تنسيق مع الحكومة لتوزيع الادوار .

٥- ان اقتصار منظمات المجتمع المدني في مصر علي العمل في نطاق أدوارها التقليدية هو تحدي يجعل عملها محدود في الأعمال الخيرية ويحد من قدرتها في التعامل مع الازمات القومية.

٦- لم تتخذ الحكومة من الاجراءات التي تساعدها فى التنسيق مع الجمعيات الاهلية لتكون البديل فى اجراء الخدمات الصحية التقليدية بالمراكز التابعة للجمعيات الاهلية وهو الامر الذى لم يحدث فيه تعاون بين الدولة و المجتمع المدني فى مواجهة تلك التأثيرات مما ترتب عليه زيادة معاناة المواطنين .

٧- ان بناء الثقة بين الدولة و المجتمع المدني واحدة من اهم عوامل النجاح في ادارة الازمات القومية ، حيث أن الشك والتخوين هما الإطار الأساسي الذي حكم علاقة الدولة ببعض منظمات المجتمع المدني الحقوقية و الدفاعية على مدار عقود من الزمن

٨- أثبتت الدراسة ان المجتمع المدني في مصر لم يكن له دور فعال ومتكامل مع الدولة في ادارة أزمة كورونا حيث غاب التنسيق بين مكونات المجتمع المدني من ناحية و بينه و بين مؤسسات الدولة من ناحية أخرى .

٩- تعد محركات التغيير التي يجب ان تهنتجها الدولة فى علاقتها بالمجتمع المدنى و العكس كالثقة و التنسيق و المشاركة هي الاساس التي يجب ان تبنى عليه العلاقة بينهم عامة وفى أوقات ادارة الازمات خاصة .

توصيات الدراسة :-

تقدم الدراسة على مجموعة من المقترحات أو التوصيات التي تساعد علي دعم العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني في مصر علي القيام بدوره بشكل فعال وخصوصاً في أوقات الأزمات :-

- ضرورة أن يُدرك النظام السياسي أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في مصر ، وذلك لان هذا الإدراك هو الذي سيدفع الدولة الي العمل علي إزالة اي معوق قد يحد من فاعلية تلك المنظمات .
- العمل علي تحسين العلاقة بين الدولة و منظمات المجتمع المدني وجعلها علاقة تعاونية تقوم علي أساس التفاعل البناء ، وعدم استخدام اي نوع من أنواع التقييد تجاه هذه المنظمات لان هذا التقييد من شأنه أن يؤدي الي حالة عدم استقرار في الدولة ، كما أن هذه العلاقة التعاونية ستجعل من المبادرات التطوعية للمجتمع المدني آثار ايجابية على المجتمع .
- عدم سعي الدولة الي التضييق علي منظمات المجتمع المدني سيسهم بشكل كبير في قدرة منظمات المجتمع المدني على مواجهة الازمات .
- ضرورة إعادة تنظيم المجتمع الأهلي في مصر ليصبح أكثر تقدماً وفاعلية ، ليتجاوز المسؤولية التقليدية التي ترتبط بتقديم المساعدات الخيرية والاجتماعية ، و

لكي يتمكن من القيام بذلك يجب أن يكون لدي المجتمع المدني القيم والثقافة والأدوات التي تمكنه من التنفيذ .

- عمل شراكة حقيقية بين القطاع المدني في مصر والقطاع الحكومي والقطاع الخاص وتوزيع المسؤولية فيما بين القطاعات الثلاثة ، لكى يصبح لدينا منظومة متكاملة لإدارة الأزمة بمعناها الحقيقي .
- تشجيع دور منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بإقامة ندوات تثقيفية للتوعية والتصدي للشائعات التي يتم بثها سواء علي مواقع التواصل الاجتماعي أو غيرها وذلك لتعزيز الوعي المجتمعي وخاصة في اوقات الازمات .
- تشجيع الحملات والمبادرات الفردية وحالات التضامن الاجتماعي وقت الازمات من خلال تعزيز شعور الولاء والانتماء لدى الشباب للاستفادة من انخراطهم في انشطة المجتمع المدني وقت الازمات .
- ضرورة المراجعة الدورية للاطار التشريعي المنظم لعمل منظمات المجتمع المدني بما يسمح لها القيام بأدوارها بفاعلية وعدم تقييد قدرتها التطوعية و المستقلة في المجال الذى تعمل به .

مراجع الدراسة :

١ محمد رستم حسين ، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الحياه السياسية في مصر، رساله دكتوراه ، جامعه القاهرة ، كليه الحقوق ، ٢٠١٢ .

٢ أحمد عبدالحليم أنيس وأخرون ، ماهيه دور المجتمع المدني في عمليات التحول الديمقراطي " جنوب افريقيا نموذجا " ، دراسة بحثيه ، جامعة القاهرة ، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الإدارة العامة ، ٢٠١٤.

٣ محمد سيد عبدالحميد خليل ،"فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مصر"،٢٠١١-٢٠١٦"، المركز الديموقراطي العربي، ٢٠١٧.

٤ حسن جمعه ، المجتمع المدني في الأزمات ، ٩ ابريل ٢٠٢٠ ، على الرابط المجتمع المدني في الأزمات ، على الرابط https://al-ain.com/article/civil-society-in-crises

٥ منظمات المجتمع المدني : الرصد والمتابعة في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية في العالم العربي ، https://www.difi.org.qa/wp-content/uploads/2017/10/9283.pdf

٦ سحر عبدالرحمن ، "دور منظمات المجتمع المدني وخطط التنمية في مصر" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٥.

٧ عزيز عطروس ، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ، في النظم العربية دراسة حاله (مصر ٢٠١٣) ، رساله ماجستير ، جامعه محمد خضير ، كليه الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٤.

٨ مصطفي محمد قاسم ،"دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، العدد ٢، ٢٠١٩.

٩ عبدالرحمن صوفي عثمان، "دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني-الضرورات والمستلزمات"، جامعة السلطان قابوس، ٢٠١٤.

١٠ محمد عمران ، منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر (المساهمات والتحديات) ، مركز المحروسة للنشر ، المقطم ، القاهرة ، د.ت ، تاريخ الدخول ٢٠١٧\٢\٢١ ، متاح على الرابط التالي https://www.scribd.com/

١١ قتيبة قاسم العرب ، دور المجتمع المدني في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والديمقراطية ، ١٩ / ١٢ / ٢٠١٨ ، على الرابط https://democraticac.de/?p=55750

١٢ د. محمد نور البصراتي ،" الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية المقارنة" ، دار الكتاب الحديث ٢٠٢٠ ، ص٣٤

١٣ أماني قنديل ، "التحولات في البنيه والوظيفة للمجتمع المدني بعد الثورات في مصر" ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٤\١٢\٢٧ ، تاريخ الدخول ٢٠١٧\٢\١٧ . متاح على الرابط التالي http://www.acrseg.org/

١٤ أحمد سيد عبدالحميد خليل ، "فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مصر ٢٠١١-٢٠١٦" ، المركز الديموقراطي العربي ،٢٠١٧.

١٥ أحمد محمد عبدالمنعم ، "أثر المجتمع المدني علي الإصلاح السياسي في مصر- دراسة حالة الجمعيات الأهلية" ، المركز الديموقراطي العربي، ٢٠١٧.

١٦ حسام حربي ،" أساسها الإضرابات ، كيف نشأت النقابات العمالية في مصر؟" ، الوطن ، ٢٠٢٠ ، متاح علي الرابط https://m.elwatannews.com

١٧ د. محمد نور البصراتي ، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية المقارنة" ، م س

١٨ رجال أعمال مصر ... دور حقيقي ام دعائي؟ ، المجلة / بنك المعلومات، موقع المخترعين العرب، متاح علي الرابط https://www.mawhopon.net

١٩ محمود جمال ، "الحركات الاجتماعية في مصر بعد ٢٠١١ : من تصاعد الدور الي تراجع المكانة ومن السلمية الي العنف"، إدراك ، ٢٠١٨.

٢٠ تقرير وزارة التخطيط عن آثار كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري ، يوليو ٢٠٢٠ ، على الرابط https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=86

٢١ غيتا غوبيناث ، الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة ، ١٠ مارس ٢٠٢٠ ، على الرابط https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the

[٢٢] ليمنز بريسنجر ، "التأثير الاقتصادي الناجم عن وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد١٩) علي قطاع السياحة والتحويلات المالية : رؤية ثاقبة من مصر"، ٢٠٢٠ ، متاح علي الرابط https://www.ifpri.org

٢٣ القيادة والإدارة لتحقيق النتائج ، على الرابط https://www.msh.org/sites/default/files/managers_who_lead_in_arabic_full_09-19-2011.pdf

[٢٤] دار الخدمات النقابية والعمالية ، "أوضاع العمال المصريين في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا-بطالة تتزايد ووظائف مفقودة"، ١٤ اكتوبر ٢٠٢٠.

[٢٥] الدولة تنجح في ادارة الاستحقاقات الانتخابية ، ٤ / ١٢ / ٢٠٢٠ ، على الرابط https://www.youm7.com/story/2020/12/14/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%AC%D8%AD-

[٢٦] يسرى مصطفى ، المجتمع المدني في مواجهة الوباء : الفاعل والفاقد" ، ٨ يونيو ٢٠٢٠ ، على الرابط https://aohr.net/portal/?p=12118

٢٧ تقرير سنوي : أزمة كورونا تنال من الاقتصادات العربية وتتباين تداعياتها السياسية والاجتماعية، ٢٠٢٠، متاح علي الرابط www.arabic.news.cn .

٢٨ المنظومة الصحية في مصر.. أزمة طارئة تكشف عن ملامح أزمات مزمنة ، ٢٥ يوليو ٢٠٢٠ / على الرابط -https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/egypt

٢٩ وزيرة الصحة تتخذ ٨ إجراءات فى خطط مواجهة كورونا ، ٢٤ / ٣/ ٢٠٢٠ ، على الرابط https://www.youm7.com/story/2020/3/24/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D

٣٠ المجتمع المدني ودوره في الإصلاح" ، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، الطبعة الأولي ، ٢٠٠٤ .

٣١ خالد جاسم ابراهيم ،" الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة – جمعيات النفع العام دراسة حالة"، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٣.

٣٢ الدولة والمجتمع المدني في مصر في مواجهة أزمة كوفيد-١٩، المفكرة القانونية ، ٢٣ / ٨ / ٢٠٢٠ ، على الرابط https://legal-agenda.com/% DAF% 4%D8%A9-%

٣٣ أي مستقبل للمجتمع المدني العربي في ظل أزمة كورونا ؟ https://pomed.org/avada_portfolio/%D8%A3%D9%8A-%

٣٤ إيمان البدري ، "كورونا - الدور الغائب للجمعيات الأهلية يفتح ملف دور المجتمع المدني وقت الأزمات"، بوابة الأهرام، ٢٠٢١ ، متاح علي الرابط https://gate.ahram.org.eg

٣٥ ناصر عبدالوهاب ، "دور رجال الأعمال في التغير الاجتماعي والثقافي" ، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد ، العدد الحادي عشر، ٢٠١٨.

٣٦ عمرو عبد العاطي ، "أزمة التمويل الخارجي لمنظمات العمل المدني في مصر"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١١ .

٣٧ أحمد يحيي، "فيروس كورونا : ما دور الجمعيات الأهلية في مكافحة الوباء في مصر وأبرز الصعوبات التي تواجهها"، بي بي سي، القاهرة، ٢٠٢١.

٣٨ وحيد مأمون معوض ، الاطار القانوني للمجتمع المدني في مصر ، رساله دكتوراه ، جامعه المنوفية ، كليه الآداب ، قسم الاجتماع ، ٢٠١٣.

٣٩ أحمد عزب ، "الدور المجتمعي المأمول لمواجهة ازمة كورونا"، المدونة، ٢٠٢٠.

٤٠ " أوضاع العمال المصريين في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا- بطالة تتزايد ووظائف مفقودة"، دار الخدمات النقابية والعمالية، ٢٠٢٠.

٤١ فيروس كورونا : ما دور الجمعيات الأهلية في مكافحة الوباء في مصر وأبرز الصعوبات التي تواجهها ؟ ، ١٦ يناير ٢٠٢١ ، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-556

٤٢ الجمعيات الأهلية : توفير أنابيب أكسجين وأدوية لحالات العزل المنزلي ، ١٠ يناير ٢٠٢١ ، على الرابط https://www.elwatannews.com/news/details/5213995

٤٣ أحمد عزب ،" الدور المجتمعي المأمول لمواجهة أزمة كورونا" ، المدونة ، ٢٠٢٠ ، متاح علي الرابط https://eipr.org

٤٤ نجلاء رجب أحمد السيد ، "شبكات التواصل الاجتماعي وتنمية وعي المرأة بأزمة فيروس كورونا المستجد كمتغير في التخطيط لإدارة الأزمة" ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، العدد ٥٢ ، مجلد ١ اكتوبر ٢٠٢٠.

٤٥ إلى أي مدى تنجح مبادرة إنتاج ٥٠٠٠ جهاز تنفس في مصر؟ بتاريخ ١١ ابريل ٢٠٢٠ على الرابط https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202004111045141478-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9

٤٦ أحمد عزب ، " الدور المجتمعي المأمول لمواجهة أزمة كورونا" ، المدونة ٢٠٢٠ ، متاح علي الرابط https://eipr.org

٤٧ محمد رشاد الحملاوي ، إدارة الأزمات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٧)، ص ص ٥-١٠.

٤٨ الثقة السياسية بين المواطن والحكومة : دراسة اجتماعية ميدانية ،٣١مارس ٢٠٢١ ، على الرابط https://democraticac.de/?p=73925

٤٩ أحمد عز الدين ، إدارة الأزمات الصحية ، ٢٠ يناير ٢٠٢٠ ، على الرابط https://www.idsc.gov.eg/IDSC/DocumentLibrary/View.aspx?id=4120

٥٠ ولاء البحيري ، "إدارة الأزمة"، القاهرة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، مفاهيم، العدد ٣٨، فبراير ٢٠٠٨.، ص ٩.

٥١ اسلام جمال الدين ، المشاركة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية ، ١ نوفمبر ٢٠١٨ ، على الرابط ، https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2046/

٥٢ العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية في مصر: إشكالية في الثقافة السياسية أم أزمة بنيوية ؟ ٢ مارس ٢٠١٨ ، على الرابط https://www.arab-reform.net/ar/publication/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%

٥٣ نماذج لتعزيز التعاون بين المجتمع المدني والسلطات العامة ، على الرابط https://mk0rofifiqa2w3u89nud.kinstacdn.com/wp-content/uploads/our-wo

٥٤ لمزيد من التفاصيل أنظر د. سيد عليوة ، إدارة الأزمات والكوارث ، حلول عملية – أساليب وقائية، سلسلة دليل صنع القرار (٢) (القاهرة: مركز القرار للاستشارات١٩٩٧) ، د. محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات السياسية: قراءة في المنهج (أسيوط : جامعة أسيوط، كلية التجارة ، ٢٠٠١).